Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2022 Vol.5 No.4 pp: 142-156

EVALUATING THE ALGERIAN EXPERIENCE IN THE TRANSITION TOWARDS ISLAMIC BANKING: REALITY AND PROSPECTS

Hanane DRID [1], Taoues GHRIEB [2], Yasmina AMAMRA [3]

1Finance and Accounting Sciences, Al-Arabi Al-Tebsi University, Algeria, hanane.drid@univ-tebessa.dz.
2Management science, Al-Arabi Al-Tebsi University, Algeria, taoues.ghrieb@univ-tebessa.dz.
[3]Finance and Accounting Sciences, Al-Arabi Al-Tebsi University, Algeria, amamra.yasmina@univ-tebessa.dz.

ARTICLE INFO

Article history:
Received:21/12/2020
Accepted:18/12/2022
Online:07/01/2023

Keywords:
Islamic Banking
Islamic Products
Islamic Windows
Al Baraka Bank
Al Salam Bank
JEL Code:
G21، E50, E59

ABSTRACT

This study aimed to identify the reality of Islamic banking in Algeria, Especially after the announcement of the Prime Minister in 2018 the possibility of public banks to adopt Islamic banking work. In addition to trying to know the reforms carried out in order to create an appropriate climate for the work of riba-based banks in accordance with Islamic law, which requires laws and a legitimate body and qualified human cadres in order to do so.

The study found that Islamic banking began to consolidate its presence in the financial system in Algeria until 2018, where for the first time the framework of Islamic banking is framed and regulated by legal text that was published in the Official Gazette on March 15, 2020, but without clarifying the mechanisms of work in accordance with Islamic law or specify the steps to switch to work according to them. Although Islamic banking in Algeria is not born today, it was preceded by special experiences, operating within a riba-based legal framework, starting with Al Baraka Bank and Al Salam Bank it was not enough to judge the experience of Islamic banking in Algeria.

تقييم التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية: واقع وآفاق

حنان دريد [1]، الطاوس غريب [2]، ياسمينة عمامرة[3]

[1] علوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، hanane.drid@univ-tebessa.dz.

[2] علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، taoues.ghrieb@univ-tebessa.dz.

[3] علوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz.

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2020/12/21
تاريخ القبول:2022/12/18
تاريخ النشر:2023/01/07

الكلمات المفتاحية

الصيرفة الإسلامية
المنتجات الإسلامية
النوافذ الإسلامية
بنك البركة
مصرف السلام

JEL Code:
G21، E50 ،E59

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة بعد تصريح الوزير الأول سنة 2018 بإمكانية انتهاج البنوك العمومية للعمل المصرفي الإسلامي. بالإضافة إلى محاولة معرفة الإصلاحات التي قامت بها من أجل تهيئة المناخ المناسب لعمل البنوك الربوية وفقا للشريعة الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية بدأت في تأصيل تواجدها بالمنظومة المالية في الجزائر إلا سنة 2018، حيث ولأول مرة يؤطر وينظم مجال الصيرفة الإسلامية بنص قانوني والذي تم نشره في الجريدة الرسمية في 09 ديسمبر 2018، لكن دون توضيح لآليات العمل وفق الشريعة الإسلامية أو تحديد خطوات التحول للعمل وفقها. وبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ليست وليدة اليوم بل سبقتها تجارب خاصة، تعمل في إطار قانوني ربوي، بدءا من بنك البركة وبنك السلام والتي لم تكن كافية للحكم على تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

*Corresponding Author: *Hanane Drid*,

(cc) BY-NC

- مقدمة:

سعت العديد من الدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية إلى تبني الصيرفة الإسلامية كإستراتجية لتعبئة المدخرات وإيجاد مصادر تمويل جديدة، والجزائر كغيرها من الدول، التي شهد قطاعها المصرفي العديد من التطورات، إلا أن أهمها كانت إصلاحات سنة 1990، الذي هو بمثابة بداية حقيقية لتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي في الجزائر فاتحة بذلك مجالا للعديد من البنوك الأجنبية لممارسة نشاطها فيه، أما فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي فلم تأت نيتها للعمل به في القانون صراحة، إلا بعد التصريح الذي أدلى به الوزير الأول نهاية سنة 2017، للبدء بممارسة العمل المصرفي الإسلامي لأول مرة في الجزائر في إطار قانوني، مع العلم أن النظام المصرفي لا يزال يعاني من قصور واستبعاد بنكي للعملاء وتداول أموال كبيرة في السوق السوداء نتيجة غياب العمل المصرفي الذي بإمكانه تعبئة المدخرات العائلية خاصة، ومواكبة التطور الكبير الذي شهدته البنوك الإسلامية، فمن غير المعقول أن يغيب العمل المصرفي الإسلامي في دولة إسلامية.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية الموالية: **ما وهو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ ما هي الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لإرساء قواعد للعمل المصرفي الإسلامي في ظل قوانين تؤطر إلا العمل الربوي وبكوادر بشرية غير مؤهلة للعمل وفق الشريعة الإسلامية؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ينبغي الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي أشكال، أساليب وخطوات التحول إلى المصرفية الإسلامية؟
- ما هي الإستراتيجية التي يمكن أن تتبعها البنوك الجزائرية للتحول إلى المصرفية الإسلامية؟
- ما هو واقع عمل بنك البركة ومصرف السلام الإسلاميين في السوق الجزائري؟

فرضية البحث

قطعت الجزائر خطوة كبيرة لتسريع الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات المالية بفتح أبواب القطاع المالي لنشاطات الصيرفة الإسلامية، كما يأتي في إطار محاولات لجذب الأموال الجزائرية المستثمرة في بنوك إسلامية تعمل خارج البلاد خاصة في أوروبا. ووفق تأصيل قانوني واضح يؤطر العمل المصرفي الإسلامي.

أهمية البحث

أثبت النظام المالي الإسلامي قدرته على امتصاص الصدمات الدولية، مما أهله لاحتلال مكانة متقدمة على صعيد العمل الاقتصادي رغم حداثة التجربة بالمقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، ليصبح له كيانه المستقل، وتشكل بذلك البنوك الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية للدول الإسلامية والغربية، حيث أثبتت وجودها وأكدت عليه من خلال تطورها الكبير وانتشارها الواسع حول العالم وذلك بسبب انطلاقها من الأسس الاقتصادية الشرعية القائمة على تحقيق مبدأ العدالة وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء وتحريم الربا وبيع الدين بالدين وغيرها، ولا تهدف إلى تعظيم العائد فقط إنما تسعى أيضا إلى تحقيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع.

1- مفهوم البنوك الإسلامية ومؤشرات انتشارها في العالم:

لم تتأثر البنوك الإسلامية بالأزمة العالمية إلا بشكل طفيف وذلك بسبب طريقة عملها وأساليبها التمويلية، ما لفت الأنظار لها وزاد الطلب على خدماتها لتتحول حتى التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

1-1-مفهوم البنوك الإسلامية:

يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" (محمود وحسين، 2012، صفحة 42).

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: " مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال ويعتبر هذا البنك أحد مكونات النظام المالي ويلتزم بتطبيق القوانين التالية: قانون البنوك، قانون البنك المركزي، قانون الشركات المساهمة وقانون التجارة على ألا يتعارض تطبيق هذه القوانين مع الأحكام الشرعية" (حسين، 2013، ص 42).

وعليه فإن البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية، ولكن بينما تقوم البنوك التقليدية بدور الوساطة المالية على شكل اقتراض أو إقراض بفائدة معلومة مسبقا، في حين تقوم البنوك الإسلامية بهذا الدور من خلال اشتراك المدخرين أصحاب الأموال بالربح المتحقق من قبل المستثمرين الموظفين لهذه الأموال، مما يعني أن البنوك التقليدية ملتزمة بدفع تكلفة الأموال المودعة لديه سواء حقق ربحا أو خسارة. بالتالي فعملها في إطار الاقتصاد الرمزي على عكس البنوك الإسلامية التي تتعامل في إطار الاقتصاد الحقيقي (محمد، 2012، ص 119).

1- 2-ومؤشرات انتشار البنوك الإسلامية في العالم:

لم تتأثر البنوك الإسلامية في العالم خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية إلا بالشكل الطفيف، وهو ما ساهم في نمو الحجم الإجمالي للتمويل الإسلامي على النطاق العالمي، حيث زاد بصورة كبيرة على مدى 15 سنة الماضية وربما كانت في عام 2003 حازت على أقصى تقدير 200 مليار دولار أمريكي، ولكن إجمالي قيمتها الآن يقدر ب 2.202 تريليون دولار، وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل سنة 2016 إلى1407 حول العالم، مقابل 993 مؤسسة سنة 2013 ، والشكل الموالي يبين التطور الكمي لحجم التمويل الإسلامي في الفترة ما بين 2012 و2016 ، وكذا توقعات نموها إلى غاية سنة 2022.

شكل رقم (01): تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم

Source: (ICD Thomson Reuters, 2017, p 11)

2-مفاهيم عامة عن التحول:

2-1-تعريف التحول:

يقصد **بتحول المصارف التقليدية:** " الانتقال من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية" (محمد، 2012، ص 46).

2-2-أشكال التحول:

على البنك التقليدي اختيار الطريقة التي يمارس من خلالها العمل وفق الشريعة الإسلامية من بين أشكال التحول الآتية: (العطيات، 2010، ص 10-11)

أ-التحول الكلي

يتم التحول الكلي من خلال الإحلال الكامل للأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة لها، ليتوقف بذلك المصرف التقليدي عن ممارسة أية أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها الربا، ومن المصارف التي نفذت التحول الكلي: بنك الجزيرة، مصرف الشارقة، مصرف الأمارات، بنك الكويت الدولي.

ب-التحول الجزئي (دحمان، 2013)

يتم التحول من خلال الإحلال الجزئي للأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ليخصص لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالآتي: (المرطان، 2013، ص 9-10)

- يستحدث المصرف التقليدي أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة، الإجارة، بيع السلم إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية دون أن يمنحها أية استقلالية.
- ينشئ المصرف التقليدي نوافذ متخصصة أي يخصص جزء أو حيز مستقل مكانيا فقط يختص بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية داخله دون منحه الاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك إدارة باقي الأعمال المصرفية التقليدية.
- يعتبر تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة لذلك من أكثر أشكال التحول شيوعا، لأنه يمتاز عن سابقيه بالاستقلالية المكانية وفي بعض الحالات الإدارية التي تمنح للفرع الذي تم إنشاءه أو الفروع القائمة والتي تم تحويلها إلى فروع تعمل وفق الشريعة الإسلامية عن أعمال المصرف التقليدية، مما يتيح إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي.
- ومن أقل الأشكال شيوعا التحول من خلال إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم تقديم أدوات التمويل الإسلامية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله إلا أن ملكيته أو جزء منه تعود إلى المصرف التقليدي.

2-3-أساليب التحول:

يحدد المصرف التقليدي طريقة تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، انطلاقا من الدافع لذلك؛ فعلى افتراض أن دافع التحول كان التخلص من الربا فالتحول كلي، أما

إذا كان الدافع هو تحقيق الأرباح وتوسيع مجال العمل المصرفي سواء كان مباحا شرعا أو محرما – تقديم أدوات التمويل الإسلامية إلى جانب التقليدية–فالتحول الجزئي شكل ملائم لذلك. فتعدد الأشكال يترتب عليه تعدد في الأساليب والمتمثلة في الآتي: (العطيات، 2010، ص11)

أ–التحول دفعة واحدة

يقوم المصرف التقليدي بإعداد برنامج شامل على أساس تحديد موعد معين للتحول دفعة واحدة للعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه فإن إلغاء العمل المصرفي الربوي سيكون دفعة واحدة ليحل محله أدوات التمويل الإسلامية مهما كان شكل التحول. بالرغم من قصر الزمن الذي يستغرقه تحول المصرف التقليدي دفعة واحدة – لم يتم استخدامه في أي حالة من حالات التحول– إلا أن تنفيذه يتطلب وجود تجارب سابقة للاستفادة من أنظمتها وبرامجها وخبرتها وكوادرها تفاديا للمخاطر الآتية: ارتفاع معدل أخطاء العمل؛ التعرض لأزمة سيولة وعدم قدرته على طلبات سحب أصحاب الودائع؛ التعرض للمشكلات القانونية والإدارية والتدريبية والفقهية وغيرها؛ انخفاض معدل الأداء من حيث الكم والكيف لعدم تلقي عماله للتدريب؛ زيادة نفقات العمل وارتفاع حدة الإشراف، وانخفاض الروح المعنوية لدى العمال في المصرف.

ب–التحول المرحلي (التدرج)

ويعني العمل على إخضاع أعمال المصرف التقليدي لأحكام الشريعة الإسلامية وفق خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف مع الحرص على جدولة مراحل التحول زمنيا والخاضعة لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، مع توخي الحاجة الزمنية لكل مرحلة لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل للوصول شيئا فشيئا إلى الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت التخلص بشكل متناقص من الأعمال الربوية طبقا لبرنامج مرحلي.

2–4–خطوات برنامج التحول:

تسير خطوات تحول البنك على الوجه التالي: (حسان، الضوابط الشرعية والهام التحضيرية لعملية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية، ص 11–12)

–تحديد طريقة تسوية الأوضاع القائمة في البنك، وتقديم حلول المشكلات التي تواجه هذه التسوية، كمشكلة الديون الدائنة والمدينة، وحقوق المساهمين التي تكونت من الفوائد بمعنى محاولة التخلص من نسبة الربا الموجودة في رؤوس أموال البنوك الربوية.

– تعديل نظام البنك الأساسي في ضوء خطة التحويل.

– عرض خطة التحول ومشروع النظام الأساسي على مجلس الإدارة تمهيدا لعرضهما على الجمعية العمومية غير العادية، لتقوم هذه الجمعية بالموافقة على الخطة، والنظام المقترح، وتكوين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، وتفويض مجلس الإدارة في تنفيذ الخطة بنفسه أو بواسطة لجنة من أعضاء المجلس وغيرهم، تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

–يقوم مجلس إدارة البنك أو من يفوضه المجلس باتخاذ الإجراءات الآتية:

➢ الحصول من الجهات المختصة على الموافقات الرسمية على تحول البنك ونظامه الأساسي.

➢ إعادة هيكلة البنك إداريا بما يتناسب مع أنشطته ووظائفه الجديدة، وذلك بإنشاء قطاعات وإدارات وأقسام جديدة متخصصة، كإدارة الاستثمار المباشر، وإدارة الاستثمار العقاري، وقسم المرابحات والاستصناع، ويمكن للبنك الاستفادة من الهياكل التنظيمية للبنوك الإسلامية القائمة.

➢ إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي اللازمة لأنشطة البنك المتميزة، كالأوعية الادخارية المختلفة)من ودائع مطلقة ومخصصة وحسابات ادخار وصناديق استثمار وإمساك محافظ وإصدار صكوك شرعية (وصيغ الاستثمار وعقود التمويل) مثل المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة والمضاربة والمشاركة والوكالة في الاستثمار.

➢ الاهتمام بالكوادر البشرية من خلال الآتي: (حسان، 7إلى 9 ماي 2002، ص 5-6)

- إعداد برامج تدريب متخصصة للإدارة العليا للبنك لتمكين هذه الإدارة من قيادة عملية التحول بوعي شرعي وكفاءة عالية
- يهتدي بها بقية العاملين باعتبار الإدارة العليا هي القدوة وهي الرقيب على التنفيذ الصحيح لخطة التحول، وقد راعت خطة التحول لبعض المصارف ذلك فأعدت دورات متخصصة لإدارة البنك العليا، وذلك قبل تدريب بقية العاملين.
- إعداد برامج لتدريب جميع العاملين في البنك، وذلك على مستويين:

أولهما: برامج عامة لجميع موظفي البنك لتعريفهم بأصول وقواعد ومبادئ المعاملات الشرعية بصفة عامة، وصيغ الاستثمار وعقود التمويل في المصارف الإسلامية بصفة خاصة.

ثانيهما: برامج متخصصة في مجالات عمل المصرف الإسلامي، وذلك بعد إعادة هيكلة البنك، على أن تقدم لكل مجموعة متخصصة في نشاط معين البرامج التي تناسب المهام التي أسندت إليها، لتمكينها من أداء هذه المهام وفقاً لأحكام الشريعة وفتاوى الهيئة بكفاءة عالية.

– برنامج توعية العاملين وعملاء البنك: إعداد برامج في شكل محاضرات وندوات عامة لموظفي البنك وجمهور المتعاملين معه، كل أسبوع وكل شهر، وذلك لتوعية هؤلاء بأهمية العمل المصرفي الإسلامي ودوره في تحقيق مصالح الفرد والجماعة وتجنيب الأمة الإسلامية والعالم أجمع الأزمات الناتجة عن التعامل بالربا.

– الإشراف على اختيار العاملين الجدد من ذوي المؤهلات المناسبة والخبرات المتميزة في العمل المصرفي الإسلامي، بالتشاور مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مع التركيز في هذا الاختيار على الجوانب الإيمانية والالتزام بقيم وتعاليم الإسلام، حتى يكون هؤلاء قدوة، فالالتزام والسلوك لا يقل عن الخبرة في عمل البنوك الإسلامية.

– على مجلس الإدارة أو لجنة التحول التي يفوضها مسؤولية متابعة عملية التدريب والممارسة بعد التحول، حتى يعطي التدريب ثماره، ويتم التحول بنجاح، ونجاحه ليس فقط في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بل بالأداء المتميز والنتائج المرضية.

- إعداد لوائح البنك المختلفة وإعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل وبقية المستندات التي يحتاجها البنك تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.

- إعداد سياسة الموارد والاستخدامات وإدارة السيولة مع مراعاة طبيعة موارد واستثمارات المصرف الإسلامي والدور الذي أنيط به باعتباره بنك للتنمية الشاملة والاستثمار المباشر.

وعموما يمكن تقسيم خطة تحويل فرع تقليدي ليصبح فرع إسلامي إلى ثلاثة مراحل، هي: مرحلة تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع المراد تحويله، ومرحلة تطبيق إجراءات خطة التحول من أنشطة ومهام، ومرحلة المتابعة وتقييم النتائج أثناء التطبيق وبعد الانتهاء من إجراءات التحويل.

فالمرحلة الأولى للتحول تبدأ من جمع بيانات الفرع، وتحليل هذه البيانات، وإعداد الخطة لهذه المرحلة. فيما تتضمن إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية الإعلان عن التوجه الإسلامي للفرع عن طريق إبلاغ العملاء بتاريخ تحول الفرع إلى فرع إسلامي، وتوزيع النشرات الإعلامية بالمنتجات المصرفية الإسلامية وتوفيرها بالفرع، وتغيير لوحة الفرع الخارجية لتحمل شعار الفرع الإسلامي وغيرها من الإجراءات. كما تشمل إجراءات التحول في هذه المرحلة تدريب وتطوير الموظفين، وإجراءات تطويع الأنظمة التقنية بما يتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية، وتعديل الأنظمة المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية، وإجراءات صيانة وتجهيز الفرع المحول. وخلال المرحلة الثالثة والأخيرة من خطة التحول، فأنه يجب أن تشمل مراجعة وتقييم التقارير الواردة من الجهات المختلفة في البنك، وعمل زيارات ميدانية دورية للفروع المحولة أثناء وبعد تطبيق خطة التحول للتأكد من سير عملية التحول مع الالتزام التام بالضوابط الرقابية خلال هذه الفترة.

ويتطلب تحول فرع تقليدي لفرع إسلامي جدولا زمنيا وهي سنة مالية وفي بدايتها، على أن تكون الثلاثة أشهر الأولى منها للإعداد والتحضير، وتنفيذ خطة التحول والتي تستغرق مدة ثلاثة أشهر، والمتابعة والتقييم والتي تستغرق مدة ثلاثة أشهر أخرى، على أن يتخلل هذه الشهور تقييم بين كل فترة وأخرى لمدة شهر كامل بعد كل فترة زمنية (الشرق الأوسط، 2007).

إلا أن تحول المصرف التقليدي بأكمله إلى إسلامي يستغرق في العادة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، نظرا للإجراءات الفنية والقانونية التي لا يمكن للمصرف التقليدي أن يتخطاها إلا خلال عدة سنوات، بل إن محاولة التحول السريع والمفاجئ قد يترتب عليه انهيار المصرف (الفلاسي).

3-تطور النظام المصرفي الجزائري:

سيتم تسليط الضوء على أهم هذه التطورات من خلال الآتي: (دريد، 2017، ص 212-219)

3-1-النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي:

تميز النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني، والتي كانت في أغلبها تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، كونها متفرعة عن النظام المالي الاستعماري، حيث كان هناك شبكة بنكية متطورة تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج والتي كانت متمركزة في المدن والموانئ، وشبكة سطحية أقل تطورا تتعامل مع صناعات محلية بدائية خاصة القطاع التقليدي الفلاحي والحرفي (محرزي، 2006، ص 23). وبعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وعليه فقد قامت بالإجراءات الآتية: (بطاهر، 2005-2006، ص 29-53) إحداث معهد إصدار خاص ليحل محل بنك الجزائر التابع لفرنسا،

إنشاء الخزينة في 31 ديسمبر 1962، تأسيس الصندوق الوطني الجزائري للتنمية سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إلى جانب هذه المنظومة الوطنية مارست البنوك الأجنبية نشاطها والتي وصل عددها العشرون بنكا.

وقد عرف النظام المصرفي عدة إصلاحات أهمها: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971، الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1986، إصلاحات سنة 1988. إلا أنه وبالرغم من كل هذه الإصلاحات حولت النظام المصرفي من وسيط مالي إلى مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية، أما البنك المركزي فقد كان دوره ثانويا مما جعل القطاع المالي والمصرفي يعمل كوسيلة مالية لتمويل استثمارات القطاع العام.

3-2-النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي:

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما في مسار الإصلاحات المالية المصرفية في الجزائر، والتي صادفت صدور قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وكان أهم أهدافه: وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي، رد الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض، تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية (محرزي، 2006، ص 67-68).

وبالرغم من أن قانون النقد والقرض قد أحدث نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري الذي كان يتميز باحتكار الدولة له حيث قام بفتح السوق المصرفية للأجانب دون أخذ المبادرة بفتح وإقامة بنوك جزائرية في الأسواق الخارجية الأجنبية على اعتبار أن كل البنوك الموجودة حتى نهاية سنة 2016 عمومية بمعنى أنها بحاجة إلى ترخيص للقيام بذلك، ومع ذلك بقي هذا القانون ساري المفعول إلى غاية تعديله سنتي 2001 و2003 إلا أنه وبسبب الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري تم استبداله بالأمر 03- 11 ليحل محله والذي كان أكثر تشددا من سابقيه، ليتم تعديله مرة أخرى سنة 2010.

3-3-بوادر التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

شهد النظام المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا منذ الاستقلال، لكنه فشل في جلب واستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية والمكتنزة في البيوت، رغم هيمنة المصارف العمومية وانتشارها الجغرافي في كافة تراب الوطن، لذا بادرت الحكومة الجزائرية سنة 2018 بإطلاق حملة جديدة من خلال فتح المجال للبنوك العمومية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة التقليدية، لتشجيع أصحاب الأموال على التعامل مع البنوك وفتح الحسابات والأرصدة المصرفية، دون الوقوع في المحاضر الشرعية واختلاط أموالهم بالفوائد الربوية.

يحدّد نص النظام القانوني الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 4 نوفمبر، والصادر ضمن الجريدة الرسمية رقم 73، الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بـ «الصريفة التشاركية" (الإسلامية) من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وما يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. ويحدّد هذا النظام أشكال العمليات المصرفية التي تصنّف في فئة "الصيرفة الإسلامية"، والمتعلقة بفئات المنتوجات التالية: (المرابحة، المشاركة، المضاربة الإجارة، الإستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار (النظام18-02، 2018، ص 20).

ويشترط التنظيم على المصارف أو المؤسسة المالية الراغبة في عرض منتوجاتها المالية التشاركية فصل شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية، وذلك بهدف إعداد البيانات المالية المخصصّة، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرّر أصول وخصوم شباك المالية التشاركية، بيان المداخيل والنفقات ذات الصلة. زيادة إلى اشتراط إرساء تنظيم ومستخدمين خاصين حصريا بالصيرفة التشاركية.

4-التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي، فبالإضافة إلى الدول التي قامت بالتحول إلى النظام المصرفي الإسلامي مثل: باكستان، إيران والسودان، فإن هناك دولا أصدرت قوانين خاصة لتنظيم عمل البنوك الإسلامية.

وتعتبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر إحدى أهم الاختيارات المتاحة لتعبئة الادخار المحلي خاصة في ظل تراجع أسعار البترول، فقد برهنت الصيرفة الإسلامية كصناعة على نجاحها في مجال المال والأعمال، فالمنتجات الإسلامية ضرورة اقتصادية يجب إتباعها وتطبيقها في البنوك الجزائرية من خلال فتح شبابيك تروج لبعض المنتجات الإسلامية، مع الالتزام بالشروط الشرعية التي تمنع وجود أي نوع من التعامل الربوي، لذلك أعطت الحكومة الضوء الأخضر مع قانون المالية لسنة 2018 لفتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية.

وفي هذا الإطار سعت العديد من البنوك التقليدية إلى تقديم منتجات إسلامية نذكر منها (عدنان، 2017، ص 67):

- بنك خليج الجزائر: بنك يخضع للقانون الجزائري، فرع لمجموعة برقان بنك ومجموعةKIPCO ، بدأ عملياته سنة2004، وفي إطار سياسته الرامية لتحقيق تنمية شاملة بتقديم حلول للتمويل الإسلامي، استجابة لطلبات المستهلك الجزائري، عن طريق اقتراح تشكيلة من المنتجات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، من أهمها صيغة المرابحة؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: بنك عمومي أنشأ في 13 مارس1982 ، يهدف للمساهمة في القطاع الفلاحي وترقيته، ويسعى إلى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية تطلعات عملائه، مثل خدمة التوفير دون فوائد، ودفتر الفلاح بدون فوائد بهدف استقطاب مختلف الشرائح الادخارية؛
- بنك التنمية المحلية BDL: بنك عمومي أنشأ في 30 أبريل1985 ، يمنح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع الخاص والهيئات المحلية، ويسعى إلى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل دفتر توفير بدون فوائد؛
- بنك ترست الجزائر"TRUST BANK ALGERIA" وفي إطار توسيع خدماته المصرفية لتمس أغلب شرائح المجتمع الجزائري، يفتح نافذة إسلامية توفر لعملائه حلول تمويلية إسلامية وفق صيغة المرابحة، بالإضافة إلى حساب للتوفير التشاركي؛
- وفي نفس الإطار أكد المدير العام لبنك "BNP PARIBAS ALGERIE" أن المصرف في انتظار موافقة بنك الجزائر، للشروع في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، من خلال عرض منتجات وفق صيغة الإجارة.

ولأول مرة يتم إصدار نظام خاص كإطار تنظيمي يوضح طريقة العمل المصرفي في الجزائر وبتسمية الصيرفة الإسلامية وهو النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث اعتبر القانون كل عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. حيث تخضع هذه المنتجات إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر، وقبل تقديم طلب هذا الترخيص يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

وفي إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين الآتي: (النظام رقم 20-02، 2020، ص 7-10)

- على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تعمل على مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية.

- يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك، ويجب أيضا الفصل الكامل بين المحاسبة، وحسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى، وأيضا الاستقلالية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، كما يجب على البنك إعلام زبائنه من مودعين ومقرضين بالتسعيرة والقوانين.

4-1-المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري:

تأسس بنك البركة الجزائر في 1991/05/20، ويعتبر أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، وهو بنك إسلامي وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر في شكل شراكة بين مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44%. (بنك البركة، 2019)

وتتم إدارة الوحدة المصرفية بنك البركة الجزائر من قبل مجلس إدارتها الذي يكون مسؤولا مباشرة أمام الشركة الأم، ولكن يتم اتخاذ القرار بطريقة لا مركزية ضمن التوجه الاستراتيجي الشامل للمجموعة وبما يتوافق مع أحكام بنك الجزائر. وينشط بنك البركة الجزائر في تنويع أعماله إلى مجالات تمويلية حيث أسس البنك شركة الخبرات العقارية سنة 2015 وافتتح معهد التدريب المصرفي الإسلامي، كما أنه وضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع بالإضافة إلى المطارات المختارة، محطات السكك الحديدية، الموانئ ومحطات الحافلات، وبموجب إستراتيجية البنك الخماسية يخطط البنك لافتتاح فروع جديدة لتصل مجوعة الشبكة إلى 50 فرعا بحلول سنة 2020. (مجموعة البركة المصرفية، 2015، ص 21-27)

واكب بنك البركة تطور الاقتصاد الجزائري منذ تأسيه وله مساهمة فاعلة في مسيرة التنمية وتمويل العديد من القطاعات الحيوية كقطاع الهاتف، الأغذية، المواصلات...، كما حقق نتائج مالية متميزة، بحيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في صافي الدخل وموجوداته التشغيلية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (01): المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري (2015-2017)

الوحدة: مليون دج

المؤشر/السنة	2015	2016	2017
مجموع الأصول	193573	210343	248632
مجموع الودائع	154562	170137	207891
إجمالي التمويل	96453	110711	139677

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على التقرير السنوي2017 لبنك البركة، على الموقع الالكتروني:

https://www.albaraka-bank.com/wp-content/uploads/2019/02/RAPPRT-2017-AR.pdf

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مختلف المؤشرات المالية لبنك البركة في تحسن مستمر، حيث شهد حجم الأصول تزايد متواصل في قيمتها خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع لارتفاع ذمم البيوع الدائنة والإجارة المنتهية بالتمليك وأرصدة البنوك. كما بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب حسابات الادخار والودائع لأجل 207891 مليون دج مسجلة زيادة بنسبة 22.19% مقارنة بالسنة المالية 2016، وزيادة قدرها 34.50% مقارنة بالسنة المالية 2015. كما ارتفع رصيد القروض الممنوحة للزبائن بنسبة 16.26% مقارنة مع سنة 2016، وزيادة قدرها 44.81% مقارنة بسنة 2015، حيث تتجه أغلب التمويلات المقدمة من بنك البركة الى التمويل متوسط الأجل بواسطة صيغة المرابحة لطبيعة الموارد التي يمتلكها.

واصل بنك البركة مسيرته في التنويع بإضافة منتجات جديدة، وكان صاحب المرتبة الأولى للبنوك الخاصة في الجزائر، وذلك من خلال إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد. بالإضافة إلى أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة Global Finance سنة 2018، وقد أدى ذلك لزيادة في رأسمال البنك ليصل إلى 15 مليار دج سنة 2017 وهذا ما ساعد على جعله من أبرز البنوك في الساحة المصرفية الجزائرية. (بنك البركة، 2019)

4-2-المؤشرات المالية لمصرف السلام – الجزائر:

يعتبر ثاني مصرف يقدم خدمات ومنتجات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، تم اعتماد بنك السلام الجزائر من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وكثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تأسس برأسمال اجتماعي قدره 2.7 مليار دج، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق إستراتيجية تتماشى ومتطلبات التنمية في جميع القطاعات الحيوية بالجزائر من خلال خدماته التي تتبع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى المبادئ والقيم الجزائرية وذلك لتلبية رغبات عملائه، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد (مصرف السلام، 2019).

واستطاع مصرف السلام تحقيق انجازات تتماشى والأهداف المسطرة من خلال تنويع المحفظة واستقطاب متعاملين جدد في مجال المقاولات والأشغال العمومية، مع الحفاظ على استقرار الودائع، وهذا ما توضحه المؤشرات المالية لمصرف السلام.

جدول رقم (02): المؤشرات المالية لمصرف السلام-الجزائر (2015-2017)

الوحدة: مليون دولار

المؤشر/السنة	2015	2016	2017

مجموع الأصول	352	461	745
مجموع الودائع	213	309	553
إجمالي التمويل	208	276	365

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على التقرير السنوي2017 لمصرف السلام –الجزائر على الموقع الالكتروني:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport-Annuel-ASBA-2017-AR.pdf

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه سجلت ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا في سنة 2017 بنسبة 88 %مقارنة بنفس الفترة لـ 2016 منتقلة من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار وذلك نتيجة لتفعيل النشاط التجاري للمصرف من خلال إعادة هيكلة إدارتي التمويلات والعمليات التجارية والتركيز على دعم نشاط الفروع، و قد سجلت محفظة التمويلات ارتفاعا بنسبة 32 %منتقلة من 208 مليون دولار في 2015 إلى 276 مليون دولار في 2016، وسجلت نموا معتبرا خلال 2017 قدر بـ 55% مقارنة بنشاط سنة 2016، وذلك نتيجة لتطبيق إستراتيجية توزيع المخاطر وتنويع صيغ التمويل ودعم نشط استقطاب المتعاملين المتميزين، وتبقى التمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة ائتمانية بنسبة 73% موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة، قطاع الترقية العقارية، قطاع المقاولات، قطاع الصناعات التحويلية.

وقد تم تركيز مصرف السلام الجهد التجاري على استقطاب متعاملين جدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعة والتحويل إضافة إلى الشركات الكبرى الرائدة في مجالها على المستوى الوطني وذلك لتعويض الفرصة الضائعة من تجميد بعض النشاطات التجارية وبالأخص قطاع الاستيراد الذي كان يمثل أكثر من 70%رمن مداخيل المصرف، وفي هذا الصدد قام المصرف باستقطاب أكثر من 300 شركة ناشئة منها 100 شركة كبرى (رقم أعمال يفوق 8.5 مليون دولار).

مما سبق يمكن القول أن رغم هيمنة القطاع التقليدي على السوق المصرفي من خلال أربعة عشرة بنكا عموميا إلا أنه لم تستطع هذه البنوك احتواء الكتلة النقدية من السوق الموازية، لذا كان للبنوك الإسلامية الأجنبية الأصل مساهمة في التخفيف من هذه المشكلة، من خلال صيرفة جزء معتبر من الأنشطة والموارد المالية والتمويلية الجديدة التي تقدمها البنوك الإسلامية محل الدراسة، كما استقطبت الكثير من الموارد والادخار التي كانت تنمو خارج المنظومة البنكية بسبب الاستبعاد البنكي نتيجة الربا والتعامل بالفوائد، لذا فقرار توجه الجزائر للتحول إلى الصيرفة الإسلامية كان مفروضا نتيجة الظروف التي يعيشها القطاع المصرفي والسوق المصرفي، فمن المنتظر أنه تساهم هذه النوافذ الإسلامية إن لاقت قبولا من الأفراد في احتواء جزء من الكتلة النقدية في السوق السوداء.

- خاتمة:

في محاولة منها الجزائر لتأطير العمل المصرفي الإسلامي لأول مرة أصدرت سنة 2018 قانون يسمح لأي بنك عمومي أو خاص بممارسة العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية، ويهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، بالإضافة إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وعليه فإن القانون الجزائري أطلق تسمية الصيرفة التشاركية بدلا من الصيرفة الإسلامية، لفترة ليتم تسميتها بالصيرفة الإسلامية بعد إصدار النظام 20-02 شرط أن تقدم البنوك منتجاتها ضمن شبابيك أو دائرة ضمن مصرف أو مؤسسة مالية معتمدة باستقلالية مالية وإدارية عن العمل المصرفي التقليدي، حيث اشترط تنظيمها من خلال تنظيم ومستخدمين مخصصين لذلك. وعليه فمن الواضح أن البنوك الجزائرية ستأخذ شكل التحول الجزئي لممارسة العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية، وذلك بعد إخضاعها إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

وعليه توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

– اقتصرت الصيرفة الإسلامية في الجزائر على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" الكويتي، وبنك السلام الإماراتي، كلها خارج القانون.

– عدم امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها الإسلامية، وهو ما وقع في السابق مع البنوك الإسلامية المعتمدة التي لم يفصل البنك المركزي في تطابق تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية إلى يومنا هذا، رغم نشاطها لأكثر من 20 سنة، كما هو الحال مع بنك البركة.

– تعمل المصارف الإسلامية في الجزائر ضمن نفس القوانين التي تنظم السوق المصرفي (قانون النقد والقرض) دون تمييز، ودون مراعاة لخصوصية الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها، إلا أنها حققت نتائج ايجابية تمثلت في تضاعف الأرباح وارتفاع حجم رأس المال. وهذا ما تبينه المؤشرات المالية لكل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام –الجزائر.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم عدة اقتراحات أهمها الآتي:

– يجب تدريب الكوادر البشرية على العمل وفق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التأكيد على فتح تخصصات في الجامعة ليتم تدريس وتشبع الأفراد بالمبادئ الإسلامية، حتى لا يتم توظيف من درسوا وعملوا بالنظام الربوي للعمل في المصارف الإسلامية.

– يجب امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها.

– لابد من وضع قوانين واضحة وصريحة لتأطير العمل المصرفي الإسلامي خاصة تلك المتعلقة بحماية العميل المصرفي، وكيفية إدارة الشبابيك محاسبيا والمستقلة ماليا على البنك الربوي.

– تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء لاسترجاع ثقتهم في النظام المصرفي خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي سيكون وفق شبابيك تبقى تابعة للبنك الربوي.

– على السلطة النقدية في الجزائر أن تولي القدر الكافي من الاهتمام والجدية في تطوير وتوسيع أكثر للسوق المالية الإسلامية.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

1- التظام 18-02. (ديسمبر, 2018). المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث اعتبر القانون كل عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

2-التظام 20-02. (مارس, 2020). المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. *(73)* . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

3- حسين الوادي محمود، ومحمد سمحان حسين، ***المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية***، 2012، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، عمان.

4- محمد سمحان حسين، ***أسس العمليات المصرفية الإسلامية***، 2013، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان.

5- محمود العجلوني محمد، ***البنوك الإسلامية : أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية***، 2012، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان.

6- آسية كرومي، **الإصلاحات البنكية ومدى استجابة البنوك التجارية لها**، *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد الأول، المجلد 04*، الصفحات 31-50، 2020. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122239

7- رفيقة بن عيشوبة، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الدول العربية**، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة لونيسي علي، البليدة2، العدد 02، المجلد 09، أوت 2018.

8- عبد الجليل جلايلية، وناجم وافي، **آليات إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية في المنظومة المصرفية الجوائرية**، *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية*، العدد الأول، المجلد 04، الصفحات 67-74، 2020. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122242

9- محيريق عدنان، **التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر**، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 02، 2017.

10- منى بسويح، ربيحة نمر، وياسين ميموني، **ادارة مخاطر صيغة المرابحة في التمويل المصرفي الاسلامي**، *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية*، العدد الأول، المجلد 04، الصفحات 19-30، 2020. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122238

11- يزن العطيات، **تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية أنواعه من حيث الشكل والأسلوب والتدرج وأحكامه**، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، العدد 03، المجلد 18، 2010.

12- حامد حسن حسان، **خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي: متطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها تجربة مصرف الشارقة الوطني**، *مؤتمر حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية*، جامعة الشارقة، 7إلى 9 ماي 2002.

13- جلال محرزي، **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري** *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، جامعة الجزائر، 2006.

14- حنان دريد، **التسويق الدولي للخدمات المصرفية: دراسة حالة بعض البنوك الأجنبية في الجزائر**، *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه*، الجزائر، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2، 2017.

15- علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر*، 2005-2006.

16-مجموعة البركة المصرفية. (2015). *التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية.*

17- بن حميد عبد الله الفلاسي. (بلا تاريخ). *وقفات مع تحول البنوك الربوية إلى إسلامية*. تاريخ الاسترداد 17, 4, 2013، من http://www.saaid.net/arabic/80.htm

18- بن سعد بشير المرطان. (2013). *تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية*. تاريخ الاسترداد 20 4, 2013، من http:// www.iefpedia.com/arabi/?attachement_id=1745,22/04/2013,22:35,pp:9-10.

19- بن نعمان بشير دحمان. (2013). *تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية*. تاريخ الاسترداد 17, 4, 2013، من http:// www. Ibnalislam. Com

20- بنك البركة. (2019). تم الاسترداد من http://albarakabank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28

21- بنك البركة. (2019). تم الاسترداد من https://www.albaraka-bank.com

22- حامد حسن حسان. (بلا تاريخ). *الضوابط الشرعية والهام التحضيرية لعملية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية*. تاريخ الاسترداد 17 ,4, 2013، من http:// www .fr.Scribd.com/doc/82000558

23- مصرف السلام. (2019). تم الاسترداد من http://www.alsalamalgeria.com/?path=contenu.entreprise.adresses

24- الشرق الأوسط، 10395. (15 ,5, 2007). تاريخ الاسترداد 19, 4, 2013، من جريدة العرب: issueno=11886 #.uw5srwoouc4§article=6263§http:// www.aawsat.com/details.asp ?section=58

22.ICD Thomson Reuters .(2017) .*Islamic Finance Development Report 2017* .Towards Sustainability.